



Formulating the Financing Structure and its impact in Bank Liquidity An analytical study for a sample of the Iraqi commercial banks for the period 2005-2014

صياغة هيكل التمويل وأثرها في السيولة المصرفية

دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠١٤-٢٠٠٥

(**) أحمد حسين أحمد الموسوي

(*) أ.م.د. سعدي احمد حميد الموسوي

Abstract

The study addresses a very important topic in the financial and banking thought. It is Formulating the Financing Structure and its impact in Bank Liquidity. As the study aims a measuring and analyzing the indicators of the Financing Structure. Moreover, it also measures and analyzes liquidity ratios of the Iraqi commercial banks. Additionally, the study aims at demonstrating the correlation between The study variables as well as demonstrating the impact degree of the formulating of the Financing Structure in the Bank Liquidity. The main problem of the study emanates from the following question :

— Dose the formulation of the Financing Structure influence the efficiency of Liquidity Management at its levels?

The study sample was selected from the Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. Which is represented by ten Iraqi commercial banks that have been studied for a period of ten years from 2005-2014. I have been using the Ratio of deposits to liabilities index to measure the Financing Structure (independent variable). And use the Ratio cash balance index to measure Bank Liquidity (dependent variable). A number of statistical methods has been used to measure the relationships between the variables. These method are: Arithmetic average, Simple correlation coefficient (r), Test t , Simple regression coefficient (b), Test F and The coefficient of determination (R^2).

However the most important findings of the study is a statistical correlation and a statistical impact relationship of significant differences between the Financing Structure and Bank Liquidity. The above supports the validity of the hypotheses being adopted by the study.

المستخلص:

تناولت الدراسة موضوعا في غاية الأهمية في الفكر المالي والمصرفي هو صياغة هيكل التمويل وأثرها في السيولة المصرفية، إذ هدفت الدراسة الى قياس مؤشرات هيكل التمويل وتحليلها وقياس نسب السيولة وتحليلها للمصارف التجارية العراقية وتهدف أيضا الى بيان علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ودرجة تأثير هيكل التمويل في السيولة المصرفية، ونبعت مشكلة الدراسة الرئيسة من التساؤل الآتي :

— هل أنَّ صياغة هيكل التمويل تؤثر في كفاءة إدارة السيولة ومستوياتها؟

وقد اختيرت عينة الدراسة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي عشرة مصارف تجارية عراقية تم دراستها لمدة عشر سنوات من ٢٠١٤-٢٠٠٥ وقد تم استخدام مؤشر نسبة الدين الى الخصوم لقياس هيكل التمويل (المتغير المستقل) واستخدم مؤشر نسبة الرصيد النقدي لقياس السيولة

المصرفية (المتغير التابع)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لقياس العلاقات بين المتغيرات وهي : المتوسط الحسابي، معامل الارتباط البسيط (r)، اختبار t، معامل الانحدار البسيط (b)، اختبار F ومعامل التحديد (R^2).

وأما أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هو وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية وعلاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين هيكل التمويل والسيولة المصرفية وهذا ما يؤيد صحة فرضيات الوجود التي اعتمدها الدراسة.

المقدمة :

يعد موضوعاً هيكل التمويل والسيولة المصرفية في غاية الأهمية في الفكر المالي والمصرفي إذ أنَّ المتغير الأول الذي يمثل صياغة هيكل التمويل هو المتغير المستقل الذي يعبر عن كيفية الوصول بالمزيج الأمثل من الأموال المملوكة والمقترضة وبالتالي يمثل جانب الخصوم في الميزانية العمومية لمنشأة الأعمال، أما بالنسبة للمتغير الثاني الذي يمثل المتغير التابع في الدراسة فهو السيولة المصرفية التي تعد صمام الأمان للمصارف التجارية لسد التزاماتها الجارية فضلاً عن تلبية الاحتياجات الائتمانية للزبائن والتي تشكل مجموع الاحتياطات الأولية والثانوية والمتمثلة بالأصول المتداولة في جانب الأصول في الميزانية العمومية.

وقد تم اختيار المصارف التجارية العراقية لتكون مجتمعاً للدراسة وقد اختير منها عشرة مصارف لتكون عينة قصدية للدراسة خلال سلسلة زمنية امتدت لعشر سنوات من ٢٠٠٥-٢٠١٤، وذلك لأنَّ المصارف التجارية تعد من أهم منشآت الأعمال التي تقدم خدماتها لمكونات المجتمع جميعها ولأنها تعد من أهم مكونات الجهاز المصرفي في البلد ولما لها من أهمية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والمالي في البلد.

تشمل هذه الدراسة على أربعة مباحث، يحتوي المبحث الأول منها على المنهجية العلمية للدراسة، وأما المبحث الثاني فإنه يشمل الإطار النظري لكل من هيكل التمويل والسيولة المصرفية، وبالنسبة للمبحث الثالث فإنه يتضمن تحليل مؤشرات الدراسة وتحليل العلاقات بين المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، أما المبحث الرابع والأخير فإنه يضم كلاً من الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات التي تقدمها للمستفيدين.

المبحث الأول

(المنهجية العلمية للدراسة)

أولاً: مشكلة الدراسة:

إنَّ الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قرار التمويل من بين القرارات الرئيسة التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة المالية في منشأة الأعمال فضلاً عن قرار الاستثمار والمقسم التي تنبع من التكاليف المرتفعة التي ستتحملها منشأة الأعمال في حالة كون القرار التمويلي غير صحيح، ومن الجانب الآخر تعد السيولة من أهم الأهداف التي تسعى المصارف التجارية بوجه الخصوص لتحقيقها مع هدف الربحية والأمان وكل هذا يصب في تحقيق الهدف الاستراتيجي لمنشأة الأعمال الذي هو تعظيم قيمة المنشأة في السوق، ومن هنا يمكن صياغة التساؤلات التالية نبعث منها مشكلة الدراسة:

- هل يختلف هيكل التمويل في المصارف عينة الدراسة؟ وهل تختلف مصادر الحصول على الأموال؟ وهل يوجد اختلاف في مكونات المزيج التمويلي من مصرف لآخر؟
- هل تختلف المصارف عينة الدراسة من حيث نسب سيولتها؟
- هل أنَّ صياغة هيكل التمويل تؤثر في كفاءة إدارة السيولة ومستوياتها؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الحقل المعرفي الذي تبحث فيه والذي يتمثل بالفكر المالي والمصرفي ومن أهمية متغيراتها ولما لها من أثر بارز على جميع النواحي المالية لمنشآت الأعمال بصورة عامة وللمصارف التجارية بصورة خاصة، وبالنسبة لصياغة هيكل التمويل التي يتم من خلالها تحديد التشكيلة الأمثل من مصادر التمويل المملوكة والمقترضة التي تجعل كلفة الأموال في أدنى حد لها، وأما إدارة السيولة المصرفية فهي التي

تجعل المصرف التجاري قادراً على الاستجابة لطلبات زبائنه النقدية وبأسرع وقت ممكن وبأقل كلفة فضلاً عن بناء القدرة العالية على استغلال الفرص الإستثمارية المتاحة، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة من خلال الربط الفلسفي بين صياغة هيكل التمويل وتحقيق هدف السيولة وتتبع أهمية الدراسة أيضاً من الدور الذي تلعبه السيولة ومكوناتها في تحقيق أهداف المصارف خصوصاً ومنشآت الأعمال عموماً، وكل هذا يصب في تحقيق أعلى الأرباح التي تمكن من الوصول إلى تعظيم القيمة السوقية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية :

١. تحليل المؤشرات المعتمدة في الدراسة ومناقشة نتائجها للمصارف التجارية عينة الدراسة.
٢. البحث في العلاقات الرابطة بين متغيرات الدراسة وبيان الأثر بينها على وفق المؤشرات والمقاييس والأساليب المعتمدة.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

لغرض تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة وتحليل الحلول المثلى لمشكلتها تم صياغة الفرضيات التي تتمثل بالآتي :-

- الفرضية الأولى :** وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
- الفرضية الثانية :** وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية معنوية لمؤشرات هيكل التمويل في مؤشرات السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

خامساً: حدود الدراسة: للدراسة حدود زمانية ومكانية يمكن تحديدها كالآتي :-

الحدود الزمانية :- تتمثل الحدود الزمانية للدراسة الحالية في سلسلة زمنية امتدت لعشر سنوات من سنة ٢٠٠٥-٢٠١٤.

الحدود المكانية :- تتمثل الحدود الزمانية للدراسة بمجتمع الدراسة الذي شمل المصارف التجارية العاملة في العراق ومنها تم اختيار عينة قصدية تشمل عشرة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كما في الجدول رقم (١).

الجدول (١)

المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (المبالغ بالدينار)

ت	اسم المصرف	تاريخ تأسيسه	رأس المال التأسيسي	رأس المال كما في ٢٠١٥/١/١
١	بغداد	١٩٩٢	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٢	التجاري العراقي	١٩٩٢	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٣	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	١٩٩٣	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٤	الإستثمار العراقي	١٩٩٣	١٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٥	الأهلي العراقي	١٩٩٥	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٦	الإنتمان العراقي	١٩٩٨	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٧	دار السلام للإستثمار	١٩٩٨	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٨	بابل	١٩٩٩	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٧٨٨٥٩٢٧٣٣٣٤
٩	الخليج التجاري	١٩٩٩	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١٠	سومر التجاري	١٩٩٩	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على التقارير المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

- وهناك عدد من الأسباب التي أدت الى اختيار هذه المصارف العشرة من دون غيرها من المصارف التجارية العراقية ومن أهم هذه الأسباب الآتي :
١. المصارف العشرة جميعها كان تاريخ تأسيسها قبل سنة ٢٠٠٠ وهذا يدل على إنَّ لها الخبرة الكافية لمزاولة العمل المصرفي في سنة ٢٠٠٥ وما بعدها.
 ٢. هذه المصارف العشرة جميعها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وإنَّ تاريخ ادراجها كان في سنة ٢٠٠٤ أي أنَّ بياناتها وقوائمها المالية مثبتة بشكل رسمي في سنة ٢٠٠٥ في السوق.
 ٣. هذه المصارف التجارية جميعها مستمرة في مزاولة أعمالها المصرفية وانشطتها المختلفة خلال السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة.

سادساً: أساليب جمع البيانات:

كان جمع البيانات في هذه الدراسة عبر جانبين:

الجانب النظري: تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري والمفاهيمي لهذه الدراسة من المصادر العربية والأجنبية المتاحة والتي ترتبط بموضوع الدراسة من الكتب، الدوريات، الرسائل والأطاريح الجامعية وشبكة الأنترنت بهدف تغطية الدراسة الحالية قدر الإمكان في جانبها النظري.

الجانب التطبيقي: تم الاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التي شملتها الدراسة الحالية للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٤)، وقد تم دراسة هذه التقارير وتحليلها بغية استخراج النتائج المرجوة منها والتي تتعلق بالدراسة الحالية، فضلاً عن النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية والمقابلات الشخصية التي تم اجراؤها من خلال الزيارات الميدانية لبعض المصارف عينة الدراسة.

سابعاً: الأساليب المالية والإحصائية المستخدمة:

تم استخدام بعض المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في التحليل المالي لمتغيرات الدراسة، إذ تم الاعتماد على مؤشر واحد لقياس هيكل التمويل في المصارف التجارية هو نسبة الدين إلى الخصوم، واعتمدت الدراسة على مؤشر واحد لقياس السيولة المصرفية وتحليلها وهذا المؤشر هو نسبة الرصيد النقدي.

وقد تم الاعتماد على بعض المقاييس الإحصائية التي تستخدم في تحليل العلاقات بين المتغيرات، فقد تم استخدام المتوسط الحسابي لاستخراج المعدلات الخاصة بكل مصرف والخاصة بكل سنة وكذلك استخراج المعدل العام، وتم استخدام معامل الارتباط البسيط (r) واختبار t لقياس واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها، واستخدام معامل الانحدار البسيط (b) واختبار F لقياس واختبار علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها، وأخيراً استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير العلاقة بين المتغيرات.

ولهذا اعتمدت الدراسة على البرامج في الحاسبة الإلكترونية لإيجاد نتائج التحليل المالي والعلاقات الرابطة بين متغيرات الدراسة التي تتمثل في برنامج (Microsoft Excel 2010) وبرنامج IBM SPSS Statistics (v.22).

المبحث الثاني

الإطار النظري لهيكل التمويل والسيولة المصرفية

أولاً: هيكل التمويل:

أ. مفهوم هيكل التمويل:

من القرارات المهمة والمعقدة التي تتخذها الإدارة المالية هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد هيكل التمويل لمنشأة الأعمال وصياغته، والذي تروم فيه المنشأة الوصول إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال اختيار هيكل التمويل الأمثل وذلك يتم تحقيقه عندما تكون كلفة التمويل في حدّها الأدنى على أساس أنّه كلما انخفضت كلفة التمويل والذي ينتج عن خلق المزيج الأمثل لمصادر التمويل كلما أدى إلى ارتفاع القيمة السوقية للسهم وبالتالي قيمة المنشأة، وبهذا فإنّ الإدارة المالية عليها ممارسة نشاطاً وظيفياً في غاية الأهمية تسعى من خلاله تحديد النسبة المثلى لكل نوع من مصادر التمويل (الزبيدي، ٢٠٠٨: ٤٨)، وتشمل قرارات هيكل التمويل كل من أشكال التمويل ومبلغ التمويل ونسبة المزيج التمويلي، وإنّ الهدف الأساسي من هيكل التمويل هو الحد من

التكلفة الكلية للتمويل وتعظيم العائد وربحية السهم وبالتالي تعظيم قيمة المنشأة (Kulkarni&Chirputkar, 2014) (437).

ولا يمكن الكلام عن هيكل التمويل من دون التعرض لهيكل رأس المال الذي يقتصر فقط على أنواع التمويل طويل الأجل جميعها أو التمويل الدائم ولذا يعدّ هيكل رأس المال جزءاً من هيكل التمويل إذ انه لا يتضمن مصادر التمويل قصيرة الأجل (حنفي وقرياقص، ٢٠٠٠: ٤٩٥)، إنّ مصطلح هيكل التمويل يختلف عن مصطلح هيكل رأس المال في أنّ الأول يمثل كيفية قيام المنشأة بتمويل موجوداتها المختلفة من خلال مصادر التمويل طويلة الأجل وقصيرة الأجل وبالنسبة للثاني فإنّه يمثل التمويل الدائم المتكوّن من القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية ويستبعد منه أنواع الانتماء قصير الأجل جميعها وبهذا فإنّ هيكل رأس المال يعدّ جزءاً من هيكل التمويل (العارض، ٢٠١٣: ٣٧٧) وقد عُرف هيكل رأس المال على أنّه خليط من الديون طويلة الأجل وحقوق الملكية تستخدمه المنشآت لتمويل عملياتها (Ross, et al., 2008: 6)، ولهذا فإنّ ما ذكر عن هيكل رأس المال فإنّه يمكن تعميمه على هيكل التمويل لأنّ الأول جزء من الثاني.

إنّ هيكل تمويل منشأة الأعمال يتكوّن من قسمين هما التمويل الممتلك والتمويل المقترض، فبالنسبة لحصص الملكية المتمثلة بالأسهم العادية التي تمثل التمويل الممتلك في حين أنّ التمويل المقترض يمثل التزاماً قانونياً لتسديد الأموال المقترضة من الدائنين ولكن في الحقيقة علينا ملاحظة ثلاثة أشياء: الأول: أنّ المساهمين يملكون المنشأة وأصولها، والثاني: إنّ المساهمين لديهم السيطرة الكاملة على المنشأة وأصولها ضمن الحدود القانونية، والثالث: إنّ المساهمين هم يتحملون المخاطر المرتبطة باستثمارات المنشأة جميعها (Emery, et al., 2007: 6)، ينبغي على المنشأة أن تحدد نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المملوكة وهذه النسب توضح عن طريق نظرية الفطيرة لنسب الدين مقابل حقوق الملكية في صياغة هيكل رأس المال وخلق التوليفة بين قيمة الدين وقيمة الأسهم التي تجعل قيمة الشركة أقصى ما يمكن (Ross, et al., 2009: 423).

وفي الفكر المالي وردت تعاريف ومفاهيم عدة لهيكل التمويل، فقد عُرف هيكل التمويل بأنّه تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها وهو يتكوّن من العناصر كافة التي يتكوّن منها جانب الخصوم سواءً كانت تلك العناصر طويلة أم قصيرة الأجل (هندي، ٢٠٠٤: ٥٢٧)، وأشير إلى هيكل التمويل على أنّه خليط من الدين والملكية الناتجة عن القرارات المتعلقة بعمليات التمويل (Pike & Neale, 2006: 727)، وعُرف على أنّه مقدار الدين وحقوق الملكية المستخدمة في تمويل المنشأة (Weaver & Weston, 2008: 463)، وتمت الإشارة إليه على أنّه مقدار كل من المطلوبات المتداولة والديون طويلة الأجل والأسهم الممتازة والأسهم العادية والتي تستخدم لتمويل المنشأة (McGuigan, et al., 2009: 434) ويشير (العامري، ٢٠١٣: ٣٠٧) إلى هيكل التمويل على أنّه مجموع الأموال التي بواسطتها تمّول موجودات المنشأة وهو يتضمن التمويل المقترض والتمويل الممتلك وهما يشكلان جانب الخصوم في الميزانية العمومية، وقد عُرف بأنّه التركيبة التي حدّتها المنشأة لمصادر التمويل الخاصة بتمويل استثماراتها وهي مجموعة من العناصر التي تشكل جانب الخصوم في قائمة المركز المالي سواءً كان مصدرها ديناً خارجياً من الدائنين أو داخلياً من الملاك (الماجي، ٢٠١٤: ٨).

في التعاريف اعلاه تم التركيز على ان هيكل التمويل مزيج من الأموال المملوكة والأموال المقترضة وبواسطة هيكل التمويل يمكن للمنشأة أن تمّول أصولها الثابتة والمتداولة ومختلف استثماراتها، وكذلك تبين هذه التعاريف أنّ هيكل التمويل يمثل جانب الخصوم في الميزانية العمومية والذي يتكوّن من المطلوبات قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق الملكية، وبهذا يمكن أن نُعرّف هيكل التمويل على أنّه (مجموع الأموال المملوكة والمقترضة التي تحصل عليها المنشأة لتمول أصولها واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة بالشكل الأمثل بما يؤمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة لمنشأة الأعمال).

ومما سبق يتبيّن لنا أنّ هيكل التمويل هو مجموع ما تستطيع المنشأة الحصول عليه من أموال من مصادر مختلفة قصيرة وطويلة الأجل مملوكة أو مقترضة، وتحاول الإدارة المالية في المنشأة خلق أفضل مزيج تمويلي تستطيع به تدنية تكاليف التمويل إلى أدنى ما يمكن لتزداد الأرباح إلى أقصى ما يمكن وهذا ما ينعكس على القيمة السوقية للمنشأة.

وإنّ الاهتمام بهيكل التمويل يعود إلى كونه من أهم المواضيع التي تهتم الإدارة المالية لأنّ هيكل التمويل هو الذي يوفر الموارد المالية اللازمة للمنشأة للقيام بأعمالها المختلفة وتغطية كلف موجوداتها وإذا قامت الإدارة المالية باتخاذ القرارات الصائبة في هذا الجانب فإنها ستوفر للمنشأة الأموال المطلوبة وبأقل كلف للوصول إلى أهداف المنشأة الرئيسة والتي من أهمها هدف تعظيم القيمة السوقية.

ب . مكونات هيكل التمويل:

ان هيكل التمويل يمثل جانب الخصوم في الميزانية العمومية لأي منشأة اعمال وان جانب الخصوم او ما يسمى بمصادر الاموال يتضمن مصادر تمويل قصيرة الاجل التي امدتها اقل من سنة ومصادر تمويل متوسطة الاجل يكون امدها اكثر من سنة لغاية خمس سنوات ومصادر التمويل طويلة الاجل التي يزيد امدها على الخمس سنين (Fabozzi, et al., 2010: 25)، وان الخيارات التمويلية المتاحة لمنشآت الاعمال الكبيرة هي كثيرة جدا لدرجة انه لا يمكن حصرها فمن جهة تستطيع المنشأة ان تمول اصولها بأموال الغير كالاقتراض من المؤسسات المالية المختلفة او اصدار السندات او غيرها، ومن جهة اخرى يمكنها تمويل موجوداتها باستخدام حق الملكية اما عن طريق اصدار اسهم عادية لإدخال مساهمين جدد او عن طريق احتجاز الارباح أي اعادة استثمار لأموال المستثمرين الحاليين (Breaaley, et al., 2014: 4).

ويمكن عرض مكونات هيكل التمويل في منشآت الاعمال بشيء من التفصيل مقسمة لقسمين رئيسيين هما مصادر التمويل قصير الاجل (مصادر تمويل مؤقتة) ومصادر التمويل طويل الاجل (مصادر تمويل دائمة) وكالاتي :

١ - **التمويل قصير الاجل :** هي تلك الاموال التي تحصل عليها منشأة الاعمال من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عن عام، وهناك مسألتين هامتين تشغل الادارة المالية بشأن التمويل قصير الاجل المسألة الاولى تتعلق بالمدى الذي يمكن ان تذهب اليه منشأة الاعمال في الاعتماد على هذا النوع من التمويل اما المسألة الثانية فتتعلق بكيفية المفاضلة بين المصادر المتاحة، ان المسألة الاولى فتتوقف على ميل الادارة لتحمل المخاطر وتتوقف المسألة الثانية على كلفة التمويل وامكانية الاعتماد على مصدر التمويل (هندي، ٢٠٠٤: ٥٢٧)، واهم مصادر التمويل قصير الاجل هي :

(١) الائتمان التجاري : هو عبارة عن تمويل قصير الاجل يمنحه المورد الى المشتري عند شراء بضاعة بقصد اعادة بيعها او استخدامها كمادة اولية لإنتاج بضاعة مصنعة ولذلك فان الائتمان الاستهلاكي والبيع بالتقسيط الذي يمنحه التاجر للمستهلك لا يعتبر ضمن الائتمان التجاري لان الشروط الخاصة بمنح الائتمان التجاري تنص على بيع البضاعة او المتاجرة بها (آل شبيب، ٢٠٠٩: ٢٢١).

(٢) الائتمان المصرفي: تحصل المنشآت على القروض المصرفية قصيرة الاجل من المصارف وتمنح هذه القروض لمنشآت الاعمال لتمويل الاحتياجات الموسمية او توسيع خطط الانتاج او النمو على المدى الطويل ولكن غالبا ما يكون نمط القروض المصرفية قصيرة الاجل بطبيعتها ويعاد تجديدها في حال لم تكفي المدة الزمنية (Block & Hirt, 2000: 210).

(٣) الاوراق التجارية: هي من ادوات التمويل قصير الاجل تمثل اشعار بالوفاء غير مضمون وذات اجل استحقاق ثابت يتم اصدارها من قبل المقترض سواء كان منشأة مالية ام غير مالية فإنها تصدر لتلبية احتياجات هذه المنشآت من الاموال (النعيمي وآخرون، ٢٠٠٩: ٣٥٧).

(٤) المستحقات: هي التزامات على المنشأة لخدمات انجزت ولم يتم دفع تكاليفها و تمثل مصدر تمويل خالي من التكلفة (العامري، ٢٠١٣: ٢٥٣).

٢ - **التمويل طويل الاجل:** ان الاستثمار في الاصول الثابتة بمختلف انواعها هو ارتباط طويل الاجل للمنشأة بنوع معين من النشاط وحفظ معين للمنتجات وطريقة معينة للتشغيل وهذا الحال يدعو الى التمويل طويل الاجل فالتمويل طويل الاجل هو المال المقدم او المستثمر في المشروع لسنتين عديدة ويتكون عادة من اموال الملاك و القروض طويلة الاجل (الحسناوي، ٢٠١٦: ١٢١)، وهو يمثل هيكل رأس المال في منشأة الاعمال وان اهم مكوناته هي:

(١) الاسهم العادية: هي عبارة عن حصص ملكية في موجودات المنشأة وتستلم مقسوم ارباح في حالة تحقق صافي دخل عندما تقرر المنشأة التوزيع لهذا الدخل الصافي او لجزء منه (العامري، ٢٠٠٧: ٧٤) وهناك عدة مزايا يتمتع بها الملاك حملة الاسهم العادية هي: الحق في الاشتراك في الارباح عند توزيعها، الحق في حضور اجتماعات مجلس الادارة، الحق في التصويت، حق نقل ملكية الاسهم، وحق الاشتراك في موجودات المنشأة عند تصفيتها (الزبيدي، ٢٠٠٦: ٣٥٦).

(٢) الاسهم الممتازة: وهي نوع من الاسهم سميت ممتازة لأنها تمتاز عن الاسهم العادية بأمرين الامر الاول ان الاسهم الممتازة لها الاولوية والحق على الاسهم العادية عند تصفية الاصول واما الامر الثاني فان الاسهم الممتازة لها اولوية على الاسهم العادية في حالة توزيع الارباح (Breaaley, et al., 2001: 499) وان

الاسهم الممتازة تعد من الاوراق المالية الهجينة وذلك لأنها تحمل خصائص كل من الاسهم العادية والسندات، لأنها تشبه الاسهم العادية في انها تمثل حصص ملكية في منشأة الاعمال وهي تشبه السندات في ان مالكيها يستلمون دفعات ثابتة دورية من الارباح (Cornett, et al., 2012: 35).

٣) الارباح المحتجزة: وهي تمثل صافي الاموال المحتجزة التي يحتفظ بها في المنشأة بدلا من ان تدفع كتوزيعات ارباح للمساهمين (Rose & Hudgins, 2008 : 479)، وتمثل احدى مصادر التمويل الداخلي لمنشآت الاعمال، ويمكن الاحتفاظ بجزء او كل الارباح التي تحققها المنشأة لإعادة استثمارها (آل شبيب، ٢٠١٠: ١٨٣).

٤) الاحتياطيّات: يعكس حجم الارباح المتحققة مدى الكفاءة في استخدام الموارد المالية وحسن ادارتها ولذلك فان المنشآت تسعى الى تعظيم ارباحها باستمرار لأسباب ومبررات متعددة منها ان الارباح ستساهم في تعظيم القيمة السوقية للمنشأة وانها تمكن الادارة من عمليات التوسع والتطور ولذلك تلجأ المنشآت الى احتجاز نسبة من الارباح المتحققة و اضافتها الى حساب مستقل يطلق عليه الاحتياطيّات (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨: ٨٣).

٥) القروض طويلة الاجل: تعد احدى مصادر التمويل طويلة الاجل والتي تمنح مباشرة لمدة اكثر من سنة وتمنح مثل هذه القروض من قبل المصارف التجارية او المؤسسات المالية الاخرى المحلية او الاجنبية، وان سبب اختيار التمويل بالقروض طويلة الاجل يعود الى صعوبات اصدار الاسهم الجديدة والا هم من ذلك ان كلفة التمويل بالقروض اقل من المصادر الاخرى للتمويل لأنها تخفض الربح الخاضع للضريبة (آل شبيب، ٢٠٠٩: ٢١٨).

٦) السندات: يعرف السند على انه ورقة مالية يلزم الجهة المصدرة له دفع مبالغ محددة لحامله (Brealey, et al., 2007: ١١٨)، ان منشأة الاعمال عند رغبتها باقتراض المال من الاخرين على المدى الطويل فإنها تقوم بإصدار او بيع سندات الدين لهم (Ross, et al., 2003: 201).

كل ما ذكر اعلاه من مصادر تمويل مختلفة يخص منشآت الاعمال بشكل عام ولكن هناك مكونات لهيكل التمويل تخص المصارف التجارية وتميزها عن منشآت الاعمال الاخرى. ومن اهم هذه المصادر هي الودائع بأنواعها والاقتراض من البنك المركزي وغيرها من المصادر الاخرى للتمويل، ولكن تبقى الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال الغير التي يحصل عليها المصرف التجاري لتمويل اصوله (Al-kandari, 2009: 94)، وتعد الودائع اكثر ما يميز المصارف التجارية عن غيرها من المصارف والمؤسسات المالية الاخرى وان الودائع هي مطلوبات على المصرف التجاري ويجب ان تدار بشكل يؤدي الى تعظيم ربحية المصرف ولهذا يجب على المصرف العمل بشكل جيد كوسيط بين المودعين وطالبي الاموال (Heffernan, 2005: ١)، وان الودائع هي المصدر رقم واحد لأموال معظم المصارف التجارية وان الودائع تعد العنصر الاساسي الذي يبين الدور المهم الذي تؤديه المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية، وان قدرة الادارة والموظفين على جذب الودائع من المنشآت والافراد هو مقياس مهم لقبول المصرف من قبل المجتمع (Rose & Hudgins, 2013: 397).

ت . مؤشرات هيكل التمويل:

لتحليل هيكل التمويل يمكن الاعتماد على مجموعة من النسب التي تقيس حجم الأموال التي قدمها المالكون قياسا بتلك التي قدمها الدائنون وإن لهذه المؤشرات أهميتها من نواح عدة فالدائنون ينظرون إلى حق الملكية الذي يضع لهم هامش أمان لتسديد ما بذمة المنشأة لهم وإن المالكين يستطيعون تمويل عمليات المنشأة من دون اشراك الدائنين في إدارتها (الشماع، ١٩٩٢ : ١٠٣)، إن هذه النسب قد تسمى بنسب الرافعة المالية وقد تسمى أيضاً بنسب المديونية وهي تقيس مدى اعتماد المنشأة على الديون في تمويل أصولها أي انها تبين مقدار رأس المال الذي ساهم به المالكون بالمقارنة مع القروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول المنشأة (ويستونوبرجهم، ٢٠١٠ : ٢٠٣)، وإن هذه النسب أو المؤشرات تبين مدى قدرة منشأة الأعمال او المصارف التجارية على الوفاء بالتزاماتها من الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل (McGuigan, et al., 2009: 59) ومن اهم هذه النسب الاتي :

١- نسبة تمويل الموجودات بالديون: هذه النسبة تقيس نسبة التمويل الخارجي للخصوم (Brigham & Houston, 93 : 2009)، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان اعتماد المنشأة أكبر على الأموال المقترضة لتمويل أنشطتها ويمكن حسابها أيضاً باستخدام المعادلة الآتية: (Adair, 2006: 43)

نسبة الدين الاجمالي = $\frac{\text{اجمالي الموجودات} - \text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$

٢- نسبة الدين إلى حق الملكية: هذه النسبة تقيس العلاقة بين اجمالي الديون (القروض قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل اضافة إلى أي شكل اخر من اشكال المطلوبات) إلى إجمالي حق الملكية (الأسهم والأرباح المتراكمة) وتحسب هذه النسبة كما يلي: (Ross, et al., 2004: 55)

$$\text{نسبة الديون إلى حق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

وهناك عدد اخر من المؤشرات التي تخص هيكل التمويل.

ثانياً: السيولة المصرفية

أ. مفهوم السيولة المصرفية:

المصرف التجاري هو الوسيط المالي الذي يقوم بجمع الأموال وتخصيصها من وإلى الجمهور، ويتم تحديد أداء المصرف منفرداً والنظام المصرفي عن طريق سلوك المصارف في إدارة الأصول والخصوم، والهدف من إدارة الأصول والخصوم هو الحصول على الربح وتحسين قيمة المنشأة ضمن قيود معينة و من بين هذه القيود السيولة وقد تكون اهمها ولذلك فإن إدارة الأصول والخصوم ترتبط بمتطلبات السيولة، وتم الاستدلال على وجود عدد من الدوافع للإحتفاظ بالنقدية هي: دافع المعاملات، الدافع الوقائي ودافع المضاربة وترتبط هذه الدوافع بإدارة الأصول والخصوم في المصارف التجارية (Wuryandani, 2012: 1).

إن موضوع السيولة المصرفية له أهمية كبيرة تفوق أهمية السيولة في المؤسسات المالية ومنشآت الأعمال الأخرى فلهذا سيتم توضيح السيولة بصورة عامة في منشآت الأعمال المختلفة وبعدها يتم توضيح السيولة المصرفية بشي من التفصيل.

يعد موضوع السيولة من أهم المواضيع التي تواجه الإدارة المالية في منشآت الأعمال المعاصرة، وبالتالي تعد إدارة السيولة من أهم مسؤوليات المدير المالي لإيجاد الحلول المناسبة من خلال الموازنة بينها وبين الربحية، ويقصد بالسيولة معنيين: سيولة المنشأة وسيولة أصولها، أما بالنسبة لسيولة المنشأة يقصد به وجود أموال سائلة على شكل نقد في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة وبما يمكن المنشأة من تسديد التزاماتها للغير في موعد الاستحقاق وكذلك يمكنها من القيام بعملياتها التشغيلية ومواجهة الحالات الطارئة وإن سيولة المنشأة تعتمد على سيولة أصولها، وأما المقصود بسيولة أصولها فهي سهولة وسرعة تحويله إلى نقد جاهز من دون خسائر (السني، ٢٠١٣: ٥٨). وتشير السيولة إلى سهولة تحويل الأصول وسرعتها إلى نقد من دون خسارة كبيرة في القيمة، إن الموجودات المتداولة هي الأكثر سيولة وتشمل النقد والأصول التي سيتم تحويلها إلى نقد خلال سنة من تاريخ الميزانية العمومية، والذمم المدينة هي عبارة عن مبالغ لم تجمع بعد من الزبائن للسلع والخدمات التي تباع لهم بعد تسوية الديوم المعدومة المحتملة، والمخزون الذي يتكون من مخزون المواد الخام التي تستخدم في الإنتاج ومخزون الإنتاج تحت التصنيع ومخزون السلع تامة الصنع، وبالنسبة للموجودات الثابتة هي أقل سيولة من الأصول الأخرى وتشمل العقارات والآلات (Ross, et al., 2010: 21)، ويتوجب على منشآت الأعمال الحفاظ على مصادر كافية من الارصدة النقدية لتستخدمها في أداء التزاماتها في وقت استحقاقها، وإن المنشأة التي تكون غير قادرة على ذلك ينخفض منسوب السيولة لديها وتصبح في وضع حرج من الناحية المالية حتى لو كانت تحقق أرباحاً جيدة (ولش، ٢٠١٠: ١١٢).

وإن واحدة من المهام التي تواجه أي مصرف أو أي منشأة تقدم الخدمات المالية هي ضمان السيولة الملائمة في الأوقات جميعها بغض النظر عن ظهور حالات طارئة مفاجئة، ويعد المصرف التجاري أو أي مؤسسة مالية سائلة اذا كان بإمكانها الوصول بسهولة وبسرعة وبكلفة معقولة إلى الأموال القابلة للإنفاق وفي الوقت نفسه الذي تحتاج فيه لتلك الأموال، وهذا يشير إلى إن المصرف يكون سائلاً أما في حالة وجود الأموال التي يحتاجها تحت تصرفه حالياً أو يمكنه من جمع الأموال التي يحتاجها في الوقت المناسب عن طريق الاقتراض أو بيع الأصول (Rose & Hudgins, 2005: 347).

وقد وردت تعاريف عدة للسيولة بصورة عامة في منشآت الأعمال فتم تعريفها بأنها امكانية الحصول على النقد أو الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة (Brealey, et al., 2009: 93)، وتمت الإشارة إليها على أنها قدرة المنشأة على الوفاء التام لالتزاماتها بحسب استحقاقها (Frank, et al., 2013: 604)، وعرفها (Lee) بأنها

القدرة على شراء أو بيع كميات كبيرة من السندات المالية بسرعة وبكلفة منخفضة (Lee, 2011: 2)، وعرفت السيولة على أنها توفر النقد أو ما يعادله بشكل مستمر وفاعل (Nadia & Rosa, 2014: 92).

وبالنسبة للسيولة المصرفية فإنها تعرف بأنها قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها (Heffernan, 2005: 105)، وأشار إلى السيولة المصرفية على أنها إمكانية تحويل الموجودات المالية للمصرف إلى أموال نقدية من دون التعرض إلى خسارة ملحوظة في القيمة (الرفاعي، ٢٠٠٨: ٣٤٢)، وكذلك تعرف على أنها عبارة عن الموقف النقدي للمصرف ومدى قدرته على سداد التزاماته المستحقة (أبو كرش، ٢٠١٠: ١٣٧)، ومما سبق يمكن إن نعرف السيولة المصرفية على أنها (قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى نقد بسهولة وبسرعة وبأقل خسارة لتسديد التزاماته المستحقة وتلبية احتياجات زبائنه).

وأما إدارة السيولة فقد تم الإشارة إليها على أنها الأنشطة التي تستهدف كسب عائد إيجابي من الارصدة النقدية العاطلة والحصول على تمويل منخفض الكلفة لتلبية الاحتياجات غير المتوقعة ونقص السيولة النقدية (Smart & Megginson, 2009: 698)، وأما بالنسبة لإدارة السيولة في المصرف التجاري فقد عرفها (مبارك) بأنها مقدرة المصرف التجاري على مقابلة كل طلبات السحب من الارصدة النقدية المودعة لديه من دون إن يترتب على ذلك تقويت فرص ممكنة للربح (مبارك، ١٩٨٥: ١٥٤)، وذكر (Mishkin) إن إدارة السيولة في المصرف التجاري مهمتها الأساسية الحفاظ على ما يكفي من النقد في الصندوق وكذلك الحصول على الأصول السائلة بما فيه الكفاية لتلبية التزامات المودعين واحتياجات الزبائن المختلفة (Mishkin, 2007: 226) ويمكن تعريف إدارة السيولة المصرفية بأنها (الأنشطة التي تعمل على تغطية التزامات المصرف وتلبية احتياجات زبائنه من خلال الاحتفاظ بقدر كافي من الأصول السائلة ومن بدون خسارة).

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية إذ لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يرغب بسحب ودائعه إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة ثقة الزبون بالمصرف إلا أن باقي المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد من دون إن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة أو أن يؤثر سلباً على سلامة المركز المالي للمنشآت الأعمال غير المالية (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨: ٩٤)، وذلك لأن نقص الأصول السائلة في المصارف غالباً ما يؤدي إلى مشاكل لأن المصارف تكون غير قادرة على جمع الأموال من الأسواق المالية، وبما إن المصارف التجارية تتميز عن غيرها من المؤسسات المالية في تقديم التسهيلات الائتمانية وكذلك ودائع الزبائن الجارية لدى المصرف فإن المصرف يتحتم عليه الحصول على السيولة اللازمة التي تعزز ثقة الزبائن من مودعين وطلبي ائتمان (Heffernan, 2005: 105).

ب . مكونات السيولة المصرفية:

إن أكثر فقرات الأصول سيولة في منشآت الأعمال هي الأصول المتداولة وهي تغطي العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال سنة واحدة أو خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة، ومن مكونات الأصول المتداولة: (Hirt, et al., 2011: 58)

– الأوراق المالية التي هي استثمارات مؤقتة في الفائض النقدي.

– المدينون ومخصص الديون المعدومة.

– المخزون الذي يكون على شكل مواد خام أو سلع تحت التصنيع أو سلع تامة الصنع.

– المصروفات المدفوعة مقدماً التي هي مصروفات لمدة مستقبلية دفعت فعلاً.

وبالنسبة لإدارة السيولة في المصارف التجارية فإنها تهتم بشكل رئيسي في إدارة كل من الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية وفيما يلي شرحاً موجزاً لكل منهما: (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨: ٩٤)

١ - **الاحتياطيات الأولية** : إن الاحتياطيات الأولية هي تلك الموجودات التي يمتلكها المصرف التجاري من دون أن يكسب منها عائداً وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات هي (النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية بالصندوق، الودائع النقدية لدى البنك المركزي، الودائع النقدية لدى المصارف الأخرى والصكوك قيد التحصيل).

٢ - **الاحتياطيات الثانوية**: هي موجودات يمكن تحويلها بسرعة و من دون عناء خلال مدة قصيرة إلى نقد، وهي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل كالأوراق المالية (أسهم وسندات) والأوراق التجارية المخصومة، وإن الاحتياطيات الثانوية تمتاز بقصر أجل الاستحقاق وضعف العائد كما تساهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية وأيضاً في تحقيق بعض الأرباح (الشمرى، ٢٠١٢: ٤٣٨).

ت . مؤشرات السيولة المصرفية:

إن مؤشرات السيولة هي مؤشرات مالية تقيس الملاءة المالية للمنشآت المقترضة في المدى القصير أي مقدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل (العامري، ٢٠١٣ : ٧٨) وهناك عدد من المؤشرات تخص المصارف التجارية تعتمد على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية وأصولاً أخرى سريعة التحويل إلى نقدية (ابو حمد وقدوري، ٢٠٠٥ : ٢٣٨) وتمثل هذه المؤشرات مدى توفر السيولة لدى المصرف لمواجهة الطلب الاعتيادي في الظروف الطبيعية ومواجهة الطلبات في حالات الطوارئ (شهلوب، ٢٠٠٧ : ٢٦٧) ومن اهم هذه النسب الاتي :

١. **نسبة الرصيد النقدي:** هي نسبة رصيد محفظة النقدية لدى المصرف إلى مجموع ودائعه وتقيس هذه النسبة قدرة الاحتياطيات الأولية للمصرف لمواجهة سحبات ودائعه (سعيد، ٢٠١٣ : ١١٢)

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

٢. **نسبة السيولة القانونية:** هذه النسبة تعكس قدرة الاحتياطيات الأولية والثانوية للمصرف على مواجهة سحبات ودائعه وبالتالي فهي نسبة مجموع الاحتياطيات الأولية والثانوية إلى مجموع ودائع المصرف (سعيد، ٢٠١٣ : ١١٢)

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وهناك عدد اخر من المؤشرات التي تخص السيولة المصرفية

المبحث الثالث

(تحليل مؤشرات الدراسة والعلاقات الرابطة)

أولاً : تحليل مؤشرات هيكل التمويل (X):

تم اختيار نسبة الدين الى الخصوم (x) كمؤشر لقياس هيكل التمويل في هذه الدراسة لأنه من اهم المؤشرات التي يمكنها قياس هيكل التمويل، اذ يظهر في الجدول رقم (٢) نتائج نسبة (x) للمصارف عينة الدراسة وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة وكذلك يظهر المعدل لكل مصرف على جانب للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل لكل سنة على حدة للمصارف عينة الدراسة ويظهر ايضا المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات جميعها الذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

فعد مقارنة المصارف التجارية عينة البحث وتكون المقارنة بين المعدل لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل السنوات التي تم دراستها، إذ كان مصرف بغداد هو أعلى المصارف تحقيقاً لمعدل نسبة (x) والذي بلغ (٨٣,٦%) وهذا يدل على أن مصرف بغداد هو المصرف الأكثر اعتماداً على أموال الغير في تمويل أصوله وان مصرف سومر التجاري هو أدنى المصارف تحقيقاً لمعدل نسبة (x) والذي بلغ (٣٨,٠%) وهذا يعني ان مصرف سومر التجاري اعتمد على الأموال المملوكة بنسبة اكبر من اعتماده على الأموال المقترضة في تمويل أصوله.

وعند المقارنة بين سنوات الدراسة العشر من حيث المعدل السنوي الذي تم تحقيقه لكل سنة من سنوات الدراسة بأخذ المعدل للمصارف عينة الدراسة لكل سنة منفردة نجد لأن سنة ٢٠٠٨ هي أكثر سنة حققت معدل لنسبة (x) والذي بلغ (٧١,٢%) وان سنة ٢٠١٤ هي أقل سنة حققت معدل لنسبة (x) والذي بلغ (٥٤,٢%) وهذا يعني أن سنة ٢٠٠٨ أكثر سنة اعتمدت فيها المصارف التجارية العراقية على التمويل المقترض بينما كانت سنة ٢٠١٤ أقل سنة تم الاعتماد فيها على التمويل المقترض في تكوين هيكل التمويل.

أما المعدل العام المحسوب لكل المصارف خلال السنوات جميعها الذي تم اعتماده كمعدل معياري لمقارنة النتائج ويمثل معدل الصناعة الاجرائي في الدراسة الذي بلغ (٦٥,٧%) فعند مقارنته بالمعدل للمصارف عينة الدراسة ولكل سنة منفردة نجد انه خمس سنوات تجاوزت هذا المعدل وخمس سنوات كانت أقل منه إذ ان

السنوات الخمس التي كانت أعلى من هذا المعدل هي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ واما السنوات الأخرى للدراسة والتي كانت أدنى من هذا المعدل فهي ٢٠٠٥، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ و ٢٠١٤. واما عند مقارنة المعدل العام بالمعدل لكل مصرف فنجد أنّ ستة مصارف تجاوزت هذا المعدل وهي (مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي، مصرف الإستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف دار السلام للإستثمار، ومصرف الخليج التجاري) بينما اربعة مصارف كانت أقل من هذا المعدل وهي (المصرف التجاري العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف بابل، ومصرف سومر التجاري). ونستخلص مما سبق ومن الجدول رقم (٢) إنّ المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة وخلال السلسلة الزمنية التي تم دراستها وتحليلها تعتمد على التمويل المقترض بشكل يفوق التمويل الممتلك في تمويل أصولها ولأغلب المصارف ما عدا مصرف سومر التجاري الذي كان اعتماده على التمويل الممتلك أكثر من التمويل المقترض ومصرفي التجاري العراقي والأهلي العراقي الذين كان فيهما توازن لدرجة ما بين التمويل الممتلك والتمويل المقترض في تشكيل هيكل التمويل لهذه المصارف التجارية.

الجدول (٢)

نسبة الدين الى الخصوم (x) للمصارف التجارية عينة الدراسة (%)

ت	المصرف / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
1	بغداد	82.4	82.0	79.1	82.8	86.4	87.6	84.0	84.1	83.5	84.0	83.6
2	التجاري العراقي	59.7	61.3	69.4	67.2	59.6	53.7	45.4	51.2	41.3	36.7	54.5
3	الشرق الأوسط العراقي	91.4	88.0	87.6	88.8	86.4	85.5	79.4	77.1	73.8	55.0	81.3
4	الإستثمار العراقي	77.9	81.4	70.3	70.3	67.4	64.1	64.3	68.7	64.2	49.2	67.8
5	الأهلي العراقي	57.7	40.0	45.4	56.0	45.0	50.8	42.9	54.1	68.9	57.2	51.8
6	الائتمان العراقي	85.5	90.6	78.3	72.5	69.3	77.3	65.8	68.7	67.3	53.6	72.9
7	دار السلام للإستثمار	30.4	83.6	87.2	87.9	84.1	85.7	86.1	81.7	76.5	71.5	77.5
8	بابل	53.4	52.4	57.2	67.6	67.1	70.3	60.6	63.1	51.0	39.1	58.2
9	الخليج التجاري	73.5	70.5	80.0	82.9	77.1	76.6	66.6	64.9	61.1	57.6	71.1
10	سومر التجاري	33.5	40.6	42.8	35.8	37.6	36.8	36.9	41.3	36.8	38.1	38.0
	المتوسط	64.5	69.0	69.7	71.2	68.0	68.8	63.2	65.5	62.4%	54.2	65.7

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٤ باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ثانياً : مؤشرات السيولة المصرفية (٧) :

تم استخدام نسبة الرصيد النقدي (٧) لقياس السيولة المصرفية لأنها من اهم المؤشرات التي تعبر عن السيولة المصرفية، فمن خلال الجدول رقم (٣) يمكننا معرفة نسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية عينة الدراسة وخلال مدة البحث البالغة عشر سنوات من ٢٠٠٥-٢٠١٤ وكذلك المتوسطات الحسابية لكل مصرف ولكل سنة ويظهر هذا الجدول ايضا المعدل العام المحسوب الذي يعتمد كمعدل اجرائي للصناعة.

فعند مقارنة المصارف التجارية عينة الدراسة مع المعدل العام المحسوب الذي بلغ (٨٢,٤%) نجد أنّ خمسة مصارف تجاوز المعدل لها المعدل العام وهي (مصرف الإستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف دار السلام للإستثمار، مصرف بابل، ومصرف سومر التجاري) والمصارف الخمسة الأخرى لم تحقق المقدار الذي حققه المعدل العام وهي (مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط العراقي، مصرف الائتمان العراقي، ومصرف الخليج التجاري).

وقد حقق المصرف الأهلي العراقي أعلى مستوى في المعدل له لنسبة الرصيد النقدي والذي بلغ (١٢٦,٩%) وهذا يدل على ان المصرف الأهلي العراقي هو أكثر المصارف قدرة على تسديد التزاماته بأسرع وقت وكذلك يدل على أنّ المصرف الأهلي العراقي احتفظ برصيد نقدي يمكنه من تغطية جميع الالتزامات المستحقة وقد كان مصرف الخليج التجاري أقل مصرف حقق متوسط حسابي لسنوات الدراسة إذ بلغ (٥١,١%).

وعند مقارنة المعدل السنوي لكل سنة على حدة وللمصارف جميعها مع المعدل العام نجد هناك اربع سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام وهي ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٣، و٢٠١٤ وكانت السنة الاخيرة من التحليل هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لنسبة الرصيد النقدي إذ بلغ (٩٢,٢%)، وكذلك نجد ستة سنوات لم تصل الى مستوى المعدل العام عند التحليل وهي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، و٢٠١١ وان أقل سنة من بين السنوات العشر تم تحقيق هذه النسبة فيها هي سنة ٢٠٠٦ إذ بلغت (٧٣,٩%).

وخلاصة القول ومن خلال الجدول رقم (٣) نجد ان المصارف التجارية عينة الدراسة كانت متباينة في تحقيقها لنسبة الرصيد النقدي ولكل سنة من السنوات التي اعتمدت في الدراسة وبالاخص المصرف الأهلي العراقي الذي ابتعد كثيراً عن المعدل العام إذ ان هذا المصرف بإمكانه تغطية التزاماته جميعها من ودائع وما في حكمها وكذلك مصرفي سومر التجاري ودار السلام للإستثمار وهذا قد يوفر السيولة اللازمة لهذه المصارف لتغطية التزاماتها ولكن يسبب في تجميد الاموال وعدم استخدامها في المجالات الإستثمارية المتنوعة وخصوصاً منح الائتمان.

وبالمقابل ابتعد بعض المصارف عن المعدل العام في الاتجاه الآخر إذ حققت بعض المصارف التجارية عينة الدراسة معدلات متدنية من نسبة الرصيد النقدي ومن امثلة هذه المصارف هو مصرف الخليج التجاري الذي حقق أدنى نسبة للرصيد النقدي والتي قد تسبب له مشكلة في السيولة وصعوبة في مقدرته على تسديد التزاماته المستحقة وهذا ما يؤثر سلباً على الامان في هذا المصرف الذي سيتحمل مخاطرة عالية جداً عند مقارنته بالمصارف الأخرى.

الجدول (٣)

نسبة الرصيد النقدي (y) للمصارف التجارية عينة الدراسة (%)

ت	المصرف / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
1	بغداد	62.2	69.0	56.0	45.5	68.9	67.9	62.2	74.3	68.9	64.6	64.0
2	التجاري العراقي	117.0	31.6	26.6	35.4	18.7	39.0	97.0	91.5	138.7	81.6	67.7
3	الشرق الأوسط العراقي	35.8	52.6	48.9	43.0	73.8	69.3	69.7	73.5	73.9	93.0	63.4
4	الإستثمار العراقي	44.1	84.2	108.1	122.4	119.6	94.8	74.0	61.2	69.3	129.3	90.7
5	الأهلي العراقي	114.8	161.6	169.4	107.1	124.1	92.8	138.8	141.1	102.5	116.5	126.9
6	الائتمان العراقي	73.8	50.1	59.6	68.3	63.7	45.5	67.0	47.2	48.4	60.2	58.4
7	دار السلام للإستثمار	139.5	107.0	106.3	109.5	113.7	78.3	79.7	90.9	95.1	95.4	101.5
8	بابل	100.5	85.5	94.0	105.4	113.4	99.3	89.9	112.2	53.9	48.8	90.3
9	الخليج التجاري	58.4	54.2	44.5	34.9	29.1	36.4	41.0	58.1	77.3	77.6	51.1
10	سومر التجاري	60.0	43.7	87.1	166.7	61.7	125.4	102.3	133.2	162.4	155.0	109.7
	المتوسط	80.6	73.9	80.0	83.8	78.7	74.9	82.2	88.3	89.0	92.2	82.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٤ باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ثالثاً: تحليل العلاقات بين مؤشرات الدراسة:

خصصت هذه الفقرة لإجراء التحليل الإحصائي للعلاقات الرابطة بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها وكذلك اختبار فرضيات الدراسة وبيان مدى قبول هذه الفرضيات او عدم قبولها، وتهدف هذه الفقرة ايضاً الى تحليل علاقة الارتباط والأثر لمؤشرات المتغير المستقل المتمثل بهيكل التمويل (X) التي هي: نسبة الدين الى الخصوم (x) في مؤشرات المتغير التابع والمتمثل بالسيولة المصرفية (Y) التي هي: نسبة الرصيد النقدي (y) وذلك بالاعتماد على عدد من المقاييس والأساليب الإحصائية التي تم ايجاد قيمها بواسطة البرامج المكتبية والإحصائية الخاصة بالحاسبة الالكترونية التي هي (IBM SPSS Statistics v.22) و (Microsoft Excel 2010).

١. تحليل علاقة الارتباط بين نسبة الدين الى الخصوم (x) نسبة الرصيد النقدي (y):

لاختبار الفرضية الاولى وتحليلها والتي تنص على (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة) تم استخدام معامل الارتباط البسيط (r) كمقياس إحصائي لتحديد نوع العلاقة وقوتها بين نسبة (x) ونسبة (y) كما تم استخدام اختبار t لمعرفة معنوية هذه العلاقة، وهذا ما تم عرضه في الجدول رقم (٤) ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين نسبة الدين الى الخصوم (x) ونسبة الرصيد النقدي (y)، فمن خلال الجدول رقم (٤) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة (x) ونسبة (y) تراوحت بين القوية والضعيفة جدا وكانت هذه العلاقة طردية في مصرفي بغداد وبابل وعكسية في المصارف الاخرى وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (١,٨٣٣) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط، إذ حقق مصرف الشرق الاوسط العراقي أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (-٠,٨٤) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف عكسية قوية بين نسبة الدين الى الخصوم (x) ونسبة الرصيد النقدي (y)، فيما حقق مصرف الائتمان العراقي معامل ارتباط عكسي ضعيف جدا إذ بلغت درجته (-٠,٠٢) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي الشرق الاوسط العراقي والائتمان العراقي.

ومن خلال الجدول رقم (٥) الذي يظهر فيه علاقة الارتباط واختبار t بين معدل نسبة الدين الى الخصوم (Ax) ومعدل نسبة الرصيد النقدي (Ay) وهو يشير الى وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين معدل نسبة الدين الى الخصوم (Ax) ومعدل نسبة الرصيد النقدي (Ay)، وان قيمة t المحسوبة تحت مستوى معنوية (5%) كانت اكبر من قيم t الجدولية البالغة (١,٨٣٣) وهذا يشير الى معنوية علاقة الارتباط بين المعدلين.

٢. تحليل علاقة الأثر بين نسبة الدين الى الخصوم (x) ونسبة الرصيد النقدي (y):

لتحليل واختبار الفرضية الثانية التي نصت على (وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية معنوية لمؤشرات هيكل التمويل في مؤشرات السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة) ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام معامل الانحدار البسيط (b) واستخدام اختبار (F) لاختبار معنويته، وكذلك تم استخدام معامل التحديد (R^2) الذي يقيس نسبة ما تفسره نسبة الدين الى الخصوم من تغيرات تأثرت بها نسبة الرصيد النقدي وهذا ما يشير اليه الجدول رقم (٤) والذي يتبين من خلاله حساب هذه المقاييس الإحصائية بين نسبة الدين الى الخصوم (x) ونسبة الرصيد النقدي (y) إذ ظهرت نتائج علاقة الأثر بين هذه المؤشرات وكذلك اختبار F المحسوبة التي كانت اكبر من F الجدولية التي بلغت (٥,٣١٧٧) بدرجة حرية (٨/١) تحت مستوى معنوية (5%) في أغلب اختبارات نتائج الأثر وهذا يدل على معنوية علاقة الأثر بين نسبة (x) ونسبة (y).

وأما عند اجراء التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر واختبار F وتحليل (R^2) بين معدل نسبة الدين الى الخصوم (Ax) ومعدل نسبة الرصيد النقدي (Ay) نرى ذلك من خلال الجدول رقم (٥) الذي يظهر فيه وجود أثر لـ (Ax) في (Ay) للمصارف التجارية عينة الدراسة وهي ذات دلالة معنوية لان اختبار F المحسوبة كان اكبر من F الجدولية البالغة (٥,٣١٧٧) بدرجة حرية (٨/١) تحت مستوى معنوية (5%) وهذا يشير الى معنوية علاقة الأثر بين المعدلات، وتظهر نتائج معامل التحديد (R^2) التي تشير الى ان التغيرات في معدل نسبة الرصيد النقدي يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات الحاصلة في معدل نسبة الدين الى الخصوم.

الجدول (٤)

(علاقة الارتباط والأثر لنسبة الدين الى الخصوم (x) في مؤشرات السيولة المصرفية

(y) واختبار t و F ومعامل التحديد (R^2)

ت	المؤشر	yl
---	--------	------

1	بغداد	0.45	-0.74	0.21	1.58	2.06
2	التجاري العراقي	-0.66	3.63	0.44	-2.59	6.25
3	الشرق الاوسط العراقي	-0.84	6.70	0.70	-1.36	18.40
4	الاستثمار العراقي	-0.47	2.80	0.22	-1.56	2.31
5	الاهلي العراقي	-0.67	5.67	0.45	-1.94	6.43
6	الائتمان العراقي	-0.02	2.43	0.00	-0.02	0.00
7	دار السلام للاستثمار	-0.69	7.41	0.47	-0.71	7.14
8	بابل	0.83	-0.84	0.69	1.94	17.69
9	الخليج التجاري	-0.83	5.98	0.69	-1.69	17.79
10	سومر التجاري	-0.14	0.90	0.02	-2.28	0.16

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

الجدول (٥)

علاقة الارتباط والأثر لمعدل نسبة الدين الى الخصوم (Axl) في معدل مؤشرات السيولة المصرفية (AY) واختبار t و F ومعامل التحديد R^2

ت	Ayl					معدل المؤشر
	F	b	R^2	t	r	معدل المصارف/العلاقة
	8.67	-0.87	0.52	7.15	-0.72	Axl

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

وان العلاقة العكسية بين مؤشرات هيكل التمويل (X) ومؤشرات السيولة المصرفية (Y) تشير الى ان أغلب المصارف عينة الدراسة اتجهت نحو توظيف اموالها في الاصول الثابتة او الاستثمارات طويلة الاجل سعيا منها الى عدم تجميد السيولة وعدم الاحتفاظ بنقدية كبيرة من اجل تحقيق الارباح.

واستنادا الى التحليل السابق لعلاقة الارتباط بين مؤشرات هيكل التمويل (X) ومؤشرات السيولة المصرفية (Y) نجد ان هناك علاقة ارتباط بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات السيولة المصرفية وهذا يشير الى قبول الفرضية الثالثة التي نصت على (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة).

وايضا بالاستناد للتحليل السابق الذي يخص علاقة الأثر بين مؤشرات هيكل التمويل (X) ومؤشرات السيولة المصرفية (Y) نجد ان هذا التحليل اثبت قبول الفرضية الخامسة التي تنص على (وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية معنوية لمؤشرات هيكل التمويل في مؤشرات السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة) وهذا يعني ان مؤشرات هيكل التمويل تؤثر بمؤشرات السيولة المصرفية، وقد اكدت النتائج ايضا الى ان مؤشرات السيولة المصرفية يمكن تفسيرها عبر مؤشرات هيكل التمويل.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١. تباينت المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة في كيفية صياغة هيكل التمويل بين التمويل الممتهك والمقترض من خلال نتائج التحليل المالي.
٢. أظهرت نتائج التحليل المالي أنّ المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة اختلفت في اعتمادها على مصادر التمويل والتتبع فيما بينها إذ أنّ أغلب المصارف التجارية عينة الدراسة اعتمدت على التمويل المقترض أكثر من اعتمادها على التمويل الممتهك، وهذا يدل على أنّها تفضل التمويل المقترض الذي تكون تكلفته أقل من التمويل الممتهك والذي يساعد في تخفيض كلفة مصادر التمويل للمساهمة في تعظيم قيمة المصرف.
٣. تباينت المصارف العراقية عينة الدراسة في مستويات سيولتها ونسب السيولة التي تحتفظ بها وهذا ما بينته نتائج قياس مؤشرات السيولة المعتمدة في الدراسة وتحليلها.
٤. أظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشرات السيولة المصرفية المعتمدة لقياس السيولة في المصارف التجارية عينة الدراسة أنّ هذه المصارف تختلف في تحقيقها لهذه المؤشرات من سنة لأخرى ومن مصرف لآخر.
٥. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي صحة الفرضية الأولى وقبولها التي نصت على (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة).
٦. من خلال نتائج التحليل الإحصائي تبين صحة الفرضية الثانية وقبولها التي نصت على (وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية معنوية لمؤشرات هيكل التمويل في مؤشرات السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة).
٧. إنّ صياغة هيكل التمويل في المصارف التجارية العراقية اعتمد بشكل كبير على التمويل المقترض مما ساهم في التأثير على سيولة تلك المصارف والحد من قدرتها على توظيف الأموال وعدم دخولها في إستثمارات مجازفة.

ثانياً: التوصيات:

١. على المصارف التجارية الاهتمام بصياغة هيكل التمويل ومحاولة الحصول على الأموال التي تمتاز بطول الأجل وقلة الكلفة، وينبغي على المصارف التجارية العراقية الاهتمام بالمزيج التمويلي ومحاولة خلق مزيج تمويلي أمثل يساعد على تقليل الكلفة وزيادة الربحية والمحافظة على مستوى مقبول من المخاطرة.
٢. ضرورة اعتماد المصارف التجارية العراقية على مؤشرات هيكل التمويل لمعرفة أدائها التمويلي وكذلك نسب كل مصدر من مصادر التمويل فيها.
٣. ضرورة اهتمام المصارف التجارية بالسيولة النقدية ومحاولة توفيرها بالقدر الكافي لمواجهة السحوبات الطارئة واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في بيئة الأعمال، وعلى المصارف التجارية الاهتمام بإدارة السيولة والاعتماد على مؤشرات السيولة لتحديد الحجم الأمثل للأصول السائلة لخلق التوازن بين الأمان والربحية.
٤. على المصارف التجارية الاهتمام بمؤشرات السيولة المصرفية بوصفها أداة مساعدة على قياس مستوى السيولة المصرفية وتحليلها وبوصفها وسيلة لمعرفة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.
٥. على المصارف التجارية العراقية العمل بمدخل تخصيص الأموال الذي يضمن توزيع الأموال مع الأخذ بالحسبان مدة الاستحقاق لكل مصدر من مصادر الأموال.
٦. على المصارف التجارية العراقية الاهتمام بمسألة العلاقة بين مصادر الأموال وآجالها وتخصيص هذه الأموال لمختلف الأعمال المصرفية وخصوصاً منح القروض والسلف التي تعد من أهم مجالات الاستثمار التي تدر الأرباح وتساهم في حل المشاكل المالية للأفراد والمؤسسات بمختلف أنواعها وبالتالي تساعد في تمشية عجلة الاقتصاد الوطني بصورة عامة.

٧. على المصارف التجارية العراقية المساهمة في تطوير البيئة الاستثمارية العراقية ومحاولة توفير الأموال اللازمة لدعم المشاريع الاستثمارية وكذلك المساهمة في تطوير الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي ككل.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

أ- الكتب

١. ابو حمد، رضا صاحب وقדوري فائق مشعل، إدارة المصارف، دار ابن الاثير، الموصل، ٢٠٠٥.
٢. ابو كرش، شريف مصباح، معجم المصطلحات المالية والادارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٣. آل شبيب، دريد كامل، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٤. آل شبيب، دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المتقدمة، ط٢، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٩.
٥. الحسناوي، سالم صلال راهي، اساسيات الإدارة المالية، ط١، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.
٦. الحسيني، فلاح حسن عداي والدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط٤، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨.
٧. حنفي، عبد الغفار وقرياقص، رسمية، اساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
٨. الرفاعي، امل عمر بسيم، معجم مصطلحات إدارة الاعمال، شعاع للنشر والعلوم، حلب، ٢٠٠٨.
٩. الزبيدي، حمزة محمود، اساسيات الإدارة المالية، ط١، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
١٠. الزبيدي، حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، ط٢، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
١١. سعيد، عبد السلام لفته، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، ط١، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣.
١٢. السنفي، عبد الله عبد الله، الإدارة المالية، ط٢، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، ٢٠١٣.
١٣. الشماخ، خليل محمد حسن، الإدارة المالية، ط٤، مطبعة الخلود، بغداد، ١٩٩٢.
١٤. الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠١٢.
١٥. شهلوب، علي محمد، شؤون النقود واعمال البنوك، ط١، شعاع للنشر والعلوم، حلب، ٢٠٠٧.
١٦. العارضي، جليل كاظم مدلول، الإدارة المالية المتقدمة، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
١٧. العامري، محمد علي ابراهيم، الإدارة المالية الحديثة، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
١٨. العامري، محمد علي، الإدارة المالية، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.
١٩. مبارك، عبد النعيم محمد، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٥.
٢٠. النعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وسلام، اسامة عزمي وموسى، شقيري نوري، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، ط٣، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٩.
٢١. هندي، منير ابراهيم، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط٦، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
٢٢. ولش، سيارن، اهم النسب والمؤشرات في عالم المال والاعمال، (ترجمة: محمد فتوح)، شعاع للنشر والعلوم، حلب، ٢٠١٠.
٢٣. ويستون، فرد وبرجام، يوجين، التمويل الاداري، ج١، (تعريب: احمد نبيل عبد الهادي وعدنان داغستاني)، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠١٠.

ب- الرسائل والاطاريح:

٢٤. الماجدي، مطلق عبد الله مطلق، أثر استخدام القروض غير المتمثلة في مدة الاستحقاق كجزء من الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة الكويتية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٤.

ت- التقارير:

٢٥. التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤).
٢٦. تقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية مع الكشوفات التابعة لها وتقرير مجلس الإدارة حول نشاط المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤).

ث- الانترنت:

٢٧. موقع سوق العراق للأوراق المالية (<http://www.isx-iq.net>)

٢٨. موقع هيئة الأوراق المالية (<http://www.isc.gov.iq>)

ثانيا: المصادر الاجنبية

A- The book:

1. Adair, Troy A., **Corporate Finance Demystified**, McGraw-Hill, USA, 2006.
2. Al-kandari, Ahmad M. Sharif, **Commercial Banking & Financial Institutions**, 1st ed, Al-Falah Books, Kuwait, 2009.
3. Block, Stanley B. & Hirt, Geoffrey A., **Foundations of Financial Management**, 9th ed, McGraw-Hill, New York, 2000.
4. Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Allen, Franklin, **Principles of Corporate Finance**, 11th ed, McGraw-Hill, New York, 2014.
5. Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Marcus, Alan J., **Fundamentals of Corporate Finance**, 5th ed, New York, McGraw-Hill, 2007.
6. Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Marcus, Alan J., **Fundamentals of Corporate Finance**, 3rd ed, McGraw-Hill, USA, 2001.
7. Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Marcus, Alan J., **Fundamentals of Corporate Finance**, 6th ed, New York, McGraw-Hill, 2009.
8. Brigham, Eugene F. & Houston, Joel F., **Fundamentals of Financial Management**, 12th ed, South-Western, 2009.
9. Cornett, Marcia Millon & Jr., Troy A. Adair & Nofsinger, John, **Finance Applications & Theory**, 2nd ed, McGraw-Hill, New York, 2012.
10. Emery, Douglas R. & Finnerty, John D. & Stowe, John D., **Corporate Financial Management**, 3rd ed, Pearson Prentice Hall, New Jersey, 2007.
11. Fabozzi, Frank J. & Modigliani, Franco & Jones, Frank J., **Foundations of Financial Markets and Institutions**, 4th ed, Pearson Prentice Hall, New Jersey, 2010.
12. Heffernan, Shelagh, **Modern Banking**, John Wiley & Sons, England, 2005.
13. Hirt, Geoffrey A. & Block, Stanley B. & Danielsen, Bartley R., **Corporate Finance Foundations**, 14th ed, McGraw-Hill, New York, 2011.
14. McGuigan, James R. & Kretlow, William J. & Moyer, R. Charles, **Contemporary Corporate Finance**, 11th ed, South-Western, 2009.

15. Mishkin, Frederic S., **The economics of Money, Banking, and Financial Markets**, 8th ed, Pearson Education, USA, 2007.
16. Pike, Richard & Neale, Bill, **Corporate Financial and Investment, Decision & Strategies**, 5th ed, Prentice Hall, Harlow, 2006.
17. Rose, S Peter & Hudgins, C Sylvia, **Bank Management & Financial Services**, 6th ed, McGraw-Hill, New York, 2005.
18. Rose, S Peter & Hudgins, C Sylvia, **Bank Management And Financial Services**, 7th ed, McGraw-Hill, New York, 2008.
19. Rose, S Peter & Hudgins, C Sylvia, **Bank Management And Financial Services**, 9th ed, McGraw-Hill, New York, 2013.
20. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jaffe, Jeffrey & Jordan, Bradford D., **Modern financial Management**, 8th ed, McGraw-Hill, Singapore, 2009.
21. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jaffe, Jeffrey, **Corporate Finance**, 9th ed, McGraw-Hill, New York, 2010.
22. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D., **Fundamentals of Corporate Finance**, 6th ed, McGraw-Hill, New York, 2003.
23. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D., **Essentials of Corporate Finance**, 4th ed, McGraw-Hill, New York, 2004.
24. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D., **Essentials of Corporate Finance**, 6th ed, McGraw-Hill, New York, 2008.
25. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D., **Fundamentals of Corporate Finance**, 8th ed, McGraw-Hill, New York, 2008.
26. Smart, Scott B. & Megginson, William L., **Introduction to Financial Management**, 2nd ed, South-Western, USA, 2009.
27. Weaver, Samuel C. & Weston, J. Fred, **Strategic Financial Management**, 1st ed, Thomson South-Western, USA, 2008.

B- The articles:

28. Frank, Zwißler & Eftal, Okhan & Engelbert, Westkämper, **Lean and Proactive Liquidity Management for SMEs**, Forty Sixth CIRP Conference on Manufacturing Systems, Procedia CIRP 7, 2013.
29. Kulkarni, Prasanna & Chirputkar, Abhijit V., **Impact of SME Listing on Capital Structure Decisions**, Symbiosis Institute of Management Studies Annual Research Conference, SIMSARC13, Procedia Economics and Finance 11, 2014.
30. Nadia, Cipullo & Rosa, Vinciguerra, **The impact of IFRS 9 and IFRS 7 on liquidity in banks: Theoretical aspects**, International Conference on Accounting Studies, Kuala Lumpur, Malaysia, Procedia - Social and Behavioral Sciences 164, 2014.

C- The thesis:

31. Lee, Jieun, **Liquidity Effects on Momentum and Reversal**, Doctoral thesis, the Graduate School, the University at Buffalo, State University of New York, 2011.

D- The Internet:

32. Wuryandani, Gantiah, **The Determinants of Bank Liquidity**, 2012. (<http://ssrn.com/abstract=2242754>).